

Distr.: General
16 September 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تذكرون أنني ناشدت حكومة جمهورية العراق، في عدة مناسبات، السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واستندت مناقشاتي مع العراق ومناشداتي له إلى التزام مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بجميع المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وكانت تهتدي بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أُبلغكم بأن وزير خارجية العراق، ناجي صبري، كتب إليَّ يقول إن حكومة جمهورية العراق قد قررت السماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق من غير شروط. وأشار وزير الخارجية أيضا إلى أن حكومته على أهبة الاستعداد لمناقشة الترتيبات العملية اللازمة لاستئناف عمليات التفتيش فورا. وكما كان يشرفني أن أذكر أمام الجمعية العامة قبل بضعة أيام، فإن هذا القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية العراق يمثل الخطوة الأولى التي لا غنى عنها نحو التأكيد بأن العراق لم يعد يمتلك أسلحة التدمير الشامل، وبنفس القدر من الأهمية، نحو إيجاد حل شامل يتضمن تعليق الجزاءات التي تتسبب بمشاق كبيرة للشعب العراقي وإنهائها آخر المطاف، وتنفيذ الأحكام الأخرى لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الوقت المناسب.

أرفق طيه نسخة عن رسالة وزير الخارجية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي **عنان**

160902 160902 02-59180 (A)
0259180

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة من وزير خارجية جمهورية العراق إلى الأمين العام

يشرفني أن أُشير إلى سلسلة المناقشات التي عُقدت بينكم وبين حكومة جمهورية العراق بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمسألة العراق والتي جرت في نيويورك في ٧ آذار/مارس و ٢ أيار/مايو، وفي فيينا في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وإلى المحادثات التي عُقدت في مكتبكم بنيويورك في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ويسرني أن أُبلغكم بقرار حكومة جمهورية العراق السماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق من غير شروط.

إن حكومة جمهورية العراق استجابت بهذا القرار لمناشدتكم ومناشدة الأمين العام لجامعة الدول العربية، فضلا عن مناشدات البلدان العربية والإسلامية وغيرها من البلدان الصديقة.

إن حكومة جمهورية العراق استندت في قرارها المتعلق بعودة المفتشين إلى رغبتها في إتمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولإزالة أي شكوك بشأن استمرار العراق في حيازة أسلحة التدمير الشامل. ويستند هذا القرار أيضا إلى بيانكم أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الذي ذكرتم فيه أن قرار حكومة جمهورية العراق هو خطوة أولى لا غنى عنها نحو التأكيد بأن العراق لم يعد يمتلك أسلحة تدمير شامل، وبنفس القدر من الأهمية، نحو إيجاد حل شامل يتضمن رفع الجزاءات المفروضة على العراق وتنفيذ الأحكام الأخرى لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الوقت المناسب، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وتحقيقا لهذه الغاية، تُعرب حكومة جمهورية العراق عن استعدادها لمناقشة الترتيبات العملية اللازمة لاستئناف عمليات التفتيش فورا.

وفي هذا السياق، تعيد حكومة جمهورية العراق تأكيد أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بمجلس الأمن والأمم المتحدة باحترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وفق ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) د. ناجي **صبري**
وزير الخارجية
جمهورية العراق